

دراسة اقتصادية قانونية حول المناطق الحرة عوامل النجاح وأسباب الفشل

Free Zones: Law And Reality, Success Factors And Reasons For Failure

بوسنة خير الدين¹¹ كلية الحقوق جامعة الجزائر 1 (الجزائر)، kh.boucenna@univ-alger.dz

تاريخ النشر: جوان/2025

تاريخ القبول: 2025/05/25

تاريخ الإرسال: 2025/04/14

الملخص:

تكمن أهمية جلب الاستثمارات الأجنبية كعامل محوري في تحقيق النمو الاقتصادي، مؤكدة أن النجاح في هذا المجال لا يعتمد فقط على القوانين، بل يتطلب تكاملاً في الرؤية الاقتصادية والسياسات العامة. كما أن بعض العوائق مثل البيروقراطية والتناقضات القانونية قد تنفر المستثمرين. وخلصت دراستنا إلى أن المناطق الحرة تمثل نموذجاً ناجحاً لجذب المستثمرين، شريطة أن ترافقها إرادة سياسية وقانونية قوية، وتخطيط دقيق يشمل البنية التحتية، الترويج، الحوافز، الضمانات، والبنية اللوجستية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية، السياسة الاقتصادية العامة، المناطق الحرة.

Abstract:

The importance of attracting foreign investments lies in its role as a pivotal factor in achieving economic growth. Success in this area, however, does not rely solely on legislation; it also requires a comprehensive vision for the economy and coherent public policies. Certain obstacles—such as bureaucracy and legal inconsistencies—can deter investors. Our study concludes that free zones represent a successful model for attracting investors, provided they are supported by strong political and legal will, as well as careful planning that encompasses infrastructure, promotion, incentives, guarantees, and logistical frameworks.

Key words: foreign investments, general economic policy, free zones.

مقدمة:

اهتم المختصون في الاقتصاد والقانون بكل الظواهر الاقتصادية في العالم محاولين الوصول إلى عوامل أساسية تلعب دورا بارزا ومحوريا في تطوير الاقتصاد، والنهوض به لبلوغ أعلى مراتب الرفاهية والاستقرار في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو ما ترجمه البعض بمصطلح الأمن الاقتصادي. مع إعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي بنظرة عولماتية بحته صارت الأفكار الاقتصادية في متناول الجميع، إما إبداعا أو اقتباسا ونقلا.

وقد اتفق الفكر الاقتصادي العالمي على أن جلب الاستثمارات الأجنبية يعد عاملا أساسيا ومهما تلح عليه الدول وتريد الوصول إليه والنجاح فيه، للتأسيس لاقتصاد قوي والاستفادة من مختلف المزايا التي يقدمها هذا النوع من الاستثمارات، سواء على الصعيد التجاري أو التكنولوجي أو الخدماتي أو على الصعيد الحكومي أو الفردي أو على صعيد التحويلات الصناعية والإنتاج الصناعي.

مع العلم أن معظم الدول تسعى لوضع ترسانة قانونية تحضر من خلاله مناخ الاستثمار بصفة عامة وجلب الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، فالإطار القانوني الذي يتضمن أكبر قدر من المزايا الاقتصادية يكون محل جلب للاستثمارات المختلفة والمتنوعة.

فإذا كان عامل جلب الاستثمارات الأجنبية مهم لهذه الدرجة كيف يمكن للحكومات أن تصل إلى هذه الغاية؟ وهل يكفي أن نفكر في موضوع جلب المستثمر الأجنبي ونضع له إطاره القانوني والقاعدي كي ينجح؟ يؤثر سلبا جلب المستثمر الأجنبي وفق قانون يتعارض مع السياسة الاقتصادية العامة في التعامل مع حرية التجارة على قنوات هذا المستثمر، حيث يخشى من اهتزازات وارتدادات قانونية واقتصادية تضيق رأسماله.

فالرؤية العامة لبلد ما لا تتسم بقوانينه بالوضوح يعتبر حاجزا وهاجسا للمستثمر الأجنبي الذي قد يصطدم ببيرورقراطية مقننة أو مفتعلة تجعله يحجم عن القوم لبلد لازال منغلقا على نفسه لسبب أو لآخر. فجلب المستثمر الأجنبي يستدعي تصحيح الفكر الاقتصادي في البلد المضيف عن طريق تكامل متناغم في السياسة العامة للاقتصاد وتناغم تام في المنظومة القانونية المعتمدة لتهيئة مناخ الاستثمار.

إن الإطار الذي أثبت نجاحه بامتياز لجلب المستثمر الأجنبي والمحلي هو المناطق الحرة بكل ما تحمله هذه التسمية من أبعاد اقتصادية عرف حقيقتها المجتمع الدولي دون استثناء مما تستدعي شجاعة سياسية وقانونية كبيرة، وقناعات اقتصادية دائمة وغير مشكوك فيها، ودراسات جدوى ترافق مشروع المنطقة الحرة من اختيار الموقع، إلى الترويج الإعلامي المستمر، إلى خلق هيكلة قاعدية شاملة وتحفيزات مالية ومرونة إدارية، وإعفاءات جبائية وقواعد لوجستية.

من خلال هذا الطرح لموضوع المناطق الحرة القانون والواقع (عوامل النجاح وأسباب الفشل)، يمكنني طرح إشكالية أساسية تساعد على فهم الموضوع بأبعاده المختلفة السياسية والقانونية والاقتصادية. كيف يمكن للحكومات ظهرت أهمية المناطق الحرة على المستوى الدولي والإقليمي كجزء من سياسة اقتصادية معتمدة تسعى في الأساس إلى فتح مجال التجارة وتشجيع النمو الصناعي والصادرات، لذلك كان من أهم أهدافها:

- جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل الدولة.
 - زيادة حجم صادرات الدولة من منتجات المناطق الحرة.
 - تنمية الصناعات المحلية.
 - تحسين حال ميزان المدفوعات.
 - تشغيل الأيدي العاملة المحلية.
 - الاستفادة من الخبرات الأجنبية.
 - نقل التكنولوجيا الحديثة إلى الاقتصاد الوطني.
- أن تتجح في خلق مناطق حرة تستجيب أو بإمكانها أن تغري المستثمر الأجنبي؟

وعلى أساس هذا التساؤل أتناول الموضوع في محاور أساسية، والتي أراها تجيب على الإشكالية أو التساؤل السابق، حيث أحاول وضع يدي على عصب الموضوع مباشرة، لأننا بصدد دراسة أكاديمية بحثية، ووضع ورقة طريق لإنجاح موضوع المنطقة الحرة الذي يستدعي جدية في تناول الموضوع، وفق دراسة استشرافية تأخذ في الحسبان كل الأبعاد الضرورية لإنشاء المناطق الحرة وتطويرها، وقد رتبت محاور الدراسة كالآتي:

1. محور الأهمية.
2. محور الجاهزية.
3. محور مناخ الاستثمار.
4. محور المناطق الحرة في البلدان العربية.
5. محور تجربة المنطقة الحرة في الجزائر.
6. محور الاقتراحات لإنجاح المناطق الحرة كما تقتضيه الخبرة الدولية والدراسات الاستشرافية في هذا المجال.

• محور الأهمية:

صارت المناطق الحرة من مصطلحات الفكر الاقتصادي الحديث حيث تعتبر الدعائم المهمة التي تستند عليها الاقتصادات على مستوى العالم وهي وسيلة فعالة في يد الدولة لتحقيق نمو وتطورا اقتصاديا واعدا وقويا يفتح الباب واسعا أمام نهضة اقتصادية شاملة تركز أساسا على الاستثمار.

ونظرا لأهمية المناطق الحرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية سعت كل دول العالم الى اعتماد هذه الآلية، وكأنه شبه إجماع على نجاعتها وقدرتها على تطوير الاقتصاد ولعب دورا حيويا في مختلف المجالات، ومما يؤكد أهميتها عددها المتنامي في العالم والذي إلى غاية 2019 تجاوز 5400¹ منطقة حرة، حيث صارت آلية ووسيلة مهمة للتطور والتنمية تعتمد أساسا على الانتاج والتصدير ونقل التكنولوجيا.

ولو رجعنا قليلا إلى الوراء أي إلى سنة 2012 كان عدد المناطق الحرة في العالم يتراوح بين 850 إلى 2000 منطقة حرة موزعة كالآتي:

النسبة %	2.	القارة	1.
30	7.	الأميركتين	3.
30	8.	آسيا	4.
10	9.	أوروبا	5.
10	10.	إفريقيا والشرق الأوسط	6.

تتامي ظاهرة المناطق الحرة في العالم أجمع² وفي العالم العربي ليس اعتباطا، وعلى الحكومات المتخلفة على اعتماد هذه الآلية المهمة أن تتدارك ذلك بسرعة، وتضع خارطة طريق اقتصادية متناسقة، مع دراسة جدوى معمقة تستند إلى خبرات مختلف الدول في العالم لإنجاح هذه الآلية وإنشاء مناطق حرة تفتح المجال الاقتصادي والتجاري لدفع عجلة النمو المالي والتجاري.

ان قناعات الحكومات بجدوى المناطق الحرة وأهميتها لا يسمح لها ان تتأخر في ان تجعل من هذه الوسيلة أولوية تبادر الى اعتمادها، وتبحث في عوامل نجاحها وتوفر لها مقوماتها الأساسية فالدول باختلاف مشاربها ومناهجها الاقتصادية أجمعت بواقعها وتنافسها ان المناطق الحرة وسيلة متعددة الفوائد لها مكانها في السياسة الاقتصادية العامة لكل الدول، وان خلت البرامج الحكومية من اعتماد هذه الوسيلة فهذا يعد خلل فادح، وتقصير غير مبرر وسطحية في تقدير الأمور خاصة مع توفر الامكانيات المالية والعقارية اللازمة.

وخير دليل على أهمية المناطق الحرة ما سنعرضه في محور لاحق بالأرقام،³ في مدى نجاح التجربة في البلدان العربية وغيرها.

• محور الجاهزية:

وهو حجر الأساس ونقصد بالجاهزية استعداد الدولة المضيفة بعد اقتناعها بأهمية المناطق الحرة لأن تدخل التجربة وتهيئ لها عوامل نجاحها وأسسها اللازمة والتي نرى إنها تنحصر فيما يلي:

1. الإطار القانوني الذي يحتوي الفكرة وينظمها من حيث الاجراءات في كل مراحل انشاء المشروع مع المرافقة المستمرة.
2. دراسة ملائمة للفكرة، ومدى جاهزية الدولة ماليا واقتصاديا واجتماعيا واداريا لاعتماد آلية المناطق الحرة.
3. دراسة جدوى اقتصادية تركز أساسا على حتمية إنجاح هذه الآلية، عن طريق رفع كل العراقيل الإدارية، العقارية، واللوجستية التي قد تفشل هذه الظاهرة الاقتصادية.
4. لابد من وجود استراتيجية اقتصادية واضحة المعالم داخل البلد المضيف، تنطلق أساسا من الإطار القانوني الضامن لمجمل الإستثمارات الأجنبية المقامة في المنطقة الحرة.
5. تزويد المناطق الحرة بالبنية الأساسية والقواعد اللوجستية اللازمة (خدمات المياه، الكهرباء، الاتصالات، البنوك، والتأمينات... إلخ).
6. توفر بيئة ملائمة حاضنة للشركات المستثمرة في المنطقة الحرة ونقصد بالبيئة الملائمة الحاضنة ما يلي:

- الموقع الاستراتيجي والجغرافي للمنطقة الحرة (قربها من خطوط النقل الجوي والبري والبحري).
- قابلية المنطقة الحرة للتوسع من كل جوانبها، لأن حصر المنطقة في مكان ضيق يعد قتلا لها في مهدها.
- لابد أن تكون المنطقة الحرة عبارة على مدينة متكاملة من الخدمات والتسهيلات التي توفر البيئة الحاضنة للشركات.
- تركيز التراخيص والتصديقات والامتيازات في مكتب موحد بالمنطقة الحرة ذاتها حتى التأشير، فاستقدام وتعيين موظف جديد لابد أن تحصل الشركة على تأشيرة لهذا الموظف من إدارة المنطقة الحرة.
- فتح فروع للبنوك داخل المنطقة الحرة.
- إجراءات انتداب بسيطة ومضمونة.

7. توفير الأمن والاستقرار، فالجاهزية الأمنية من الاعتبارات المهمة لدى المستثمر الأجنبي، الذي يسعى من خلال بحثه عن مناطق الاستثمار في العالم إلى تقصي الأماكن الآمنة والمستقرة الخالية من الاضطرابات السياسية والاجتماعية.

8. الأمن القانوني وهو معيار مهم جدا، فلا بد من ترسانة قانونية مفتوحة تعمل على إغراء المستثمر وتريح ثقته، فدولة القانون هي التي تفي بتعهداتها مهما كانت الأسباب والظروف، فاستقرار التشريع القانوني في طرح إطار المناطق الحرة ينبغي أن يكون على قدر من الصياغة، وفتح المجال للتعامل التجاري مما يجعل المستثمر محفزا لإقامة مشاريعه في تلك المنطقة.

وقد أشار مستشار الرئيس الإيراني وأمين المجلس الأعلى للمناطق التجارية والصناعية والاقتصادية الخاصة الحرة في إيران لقناة الجزيرة في حوار خاص⁴ عن أهم الإغراءات للاستثمار في المناطق الحرة والتي تتمثل أساسا في "التسهيلات القانونية والإعفاءات الضريبية لسنوات طوال تصل إلى 20 سنة أحيانا".

ويدخل في مفهوم الأمن القانوني الضمانات القانونية التي تريح من خلالها الدولة المضيفة ثقة المستثمر الأجنبي الذي يبحث عن استقرار قانوني في المعاملات التجارية.

وقد سعت دول الجنوب (الإفريقية) من خلال إصلاحاتها القانونية أن تتدارك هذا الإشكال وأن تقنن قوانين استثمار تكون بمثابة التشريع الضامن لمجمل الاستثمارات الأجنبية لمناطقها الحرة، مما يؤهلها إلى تقديم ضمانات قانونية جدية.

• محور مناخ الاستثمار:

أكدت مجمل البحوث والدراسات الاقتصادية والتجارية أن مقدار التدفقات من الاستثمارات الأجنبية، هي التي تحدد نوعية مناخ الاستثمار في البلد المضيف، وبالتالي فتحسين مناخ الاستثمار لابد أن يؤخذ على محمل الجد ويحظى بالمتابعة والاستمرارية من قبل مختلف المؤسسات المختصة وفق المعايير الدولية.

لابد من سلسلة من الإجراءات والتدابير وتحقيق التوازن للمتغيرات النقدية والمالية وتحرير النشاط التجاري وتأهيل المؤسسات الاقتصادية والمالية ووضع إطار تشريعي قانوني ينظم الاستثمار.

ويقصد بمناخ الاستثمار أيضا بعد أن تطور وصار عبارة عن تركيبة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمالية على أنه: مجمل الظروف والأوضاع التي تؤثر على حركة رأس المال سلبا أو إيجابا.

لابد من تجسيد مناخ الاستثمار المحفز الذي تضمنه وأطره القانون على أرض الواقع، وهو العامل الذي يجعل المستثمرين يختارون الاستثمار في دولة دون أخرى.⁵

1. أسس مناخ الاستثمار الإيجابي (الجالب للاستثمار)

فن الجاذبية يركز على إظهار محاسن مناخ الاستثمار في الدولة المضيفة، فدول العالم قاطبة تسعى لأن توفر عوامل وأسس ومميزات حتى تكون جاذبة للمستثمر فتوفر له من المقومات المتعارف عليها دوليا والتي تؤسس لمناخ استثماري مناسب وجذاب ومغري، فسياسة الإغراء صار التنافس فيها عظيما فمن يقدم أكثر يتلقى أكثر، ولعل من الأسس المهمة والجالبة للاستثمار حسب الأهمية ما يلي:

أ. الاستقرار السياسي والأمني:

وهو ما ينتبه له المستثمر وهذا عين العقل لأنه لا يمكن أن يستثمر أمواله في بلد يكون الاستقرار السياسي والأمني فيه منعدما.

والمقصود بالاستقرار السياسي هو اعتماد الدولة مبدأ الديمقراطية المكرس دستوريا والذي يضيف على النظام السياسي طابع الثبات والاستمرارية.

أما الاستقرار الأمني فدوره لا يقل أهمية عن دور الاستقرار السياسي والمقصود به هو خلو البلد من الاضطرابات الأمنية المختلفة والتي تعطي انطبعا للمستثمر الأجنبي بانعدام الأمن في البلد المضيف للاستثمار.

فتوافر الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية بين الدولة المضيفة، والمستثمر شيء مهم وأساسي وعلى الدولة المضيفة أن تلتزم بما تتضمنه قوانينها للاستثمار، وما تبرمه من اتفاقيات مع المستثمرين ومراعاة مصلحة المستثمر من قبل المسؤولين.

2. الاستقرار الاقتصادي:

إن وضع رؤية اقتصادية واضحة تستهدف زيادة تعزيز الحرية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي وهي من أهم العوامل في استعادة استقطاب الاستثمار الأجنبي، ولعل وضوح الرؤية الاقتصادية يجرنا إلى الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة ودورها في جلب الاستثمار الأجنبي، وفي هذا الإطار يحق لنا التساؤل عما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية في تصحيح مسار الأداء الاقتصادي وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المرجو والمطلوب.

من هنا وعلى الحكومات أن تواجه نفسها بهذه الحقيقة هل الإصلاحات الاقتصادية كانت صائبة كي تقدم نتيجة ما فإن كانت النتيجة سلبية فالإصلاحات الاقتصادية كانت غير كافية أو غير جادة، وعليها مراجعة كل النقاط القانونية والاقتصادية والتقنية التي ساهمت في إفشال عملية جلب المستثمرين.

فمبتغى الإصلاحات الاقتصادية هو تعديل مسار الاتجاه الاقتصادي لبلد ما نحو الاتجاه المرغوب فيه وذلك من خلال تعديل السياسات الاقتصادية وأسلوب اتخاذها.⁶

• محور المناطق الحرة في البلدان العربية

في هذا المحور رأينا ان نعرض للمناطق الحرة في بعض البلدان العربية ، من باب الاستدلال لا الحصر والتي من خلالها نحاول ابراز ما تقدمه من نشاط في المجال الاقتصادي بصفة عامة، ولا بد من الإشارة في هذا المقام أن بعض الدول العربية لا تملك امكانيات الجوائر المالية والعقارية ، الا انها استطاعت ان تصمد وتؤسس مناطقها الحرة مما اكسبها سبقا وتجربة رائدة واستقرارا في نشاطها الاستثماري والذي ساهم في ربح ثقة المستثمر الأجنبي.

1- المناطق الحرة في تونس:

رأت تونس أن المناطق الحرة رافد للتنمية الاقتصادية وآلية يجب أن تتضمنها السياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث جاء قانون العدد 81 لسنة 1992 المؤرخ في 03 أوت 1992 . حيث جاء في فصله الأول أن هذا القانون يضبط شروط إحداث ونظام تسيير فضاءات الأنشطة الاقتصادية ونظام التشجيع المطبق على الإستثمارات المنجزة في هذه المناطق. وقد قدمت شركة تنمية واستغلال قضاء الأنشطة الاقتصادية بعض الإحصائيات التي تبرز نجاح المناطق الحرة في تونس.

7000 مليون دينار	1522 مليون دينار	775 مليون دينار	73 شركة مستثمرة	780 مليون دينار
شغل	دينار الصادرات السنوية	استثمار أجنبي مباشر		مجموع الإستثمارات

المصدر: شركة تنمية واستغلال فضاءات الأنشطة الاقتصادية (بنزرت-تونس)

بعد أن أدركت تونس أهمية المناطق الحرة بادرت إلى إنشاء 3 مناطق حرة سنة 1993 و 1994، حيث سعت من خلالها إلى تحسين مناخ الأعمال ليكون مناسبا لجلب رؤوس الأموال الأجنبية. وبحسب البيانات الرسمية فقد بلغت الاستثمارات في المنطقة الحرة ببنزرت نهاية 2018 نحو 212 مليون دولار، 97% منها استثمارات أجنبية، فيما بلغ حجم الصادرات في ذات المنطقة 253 مليون دولار.⁷

2- المناطق الحرة في المملكة الأردنية:

فكرة إنشاء المناطق الحرة في الأردن تعود إلى سنة 1966 وجسدت في الواقع سنة 1973 وأُسند تسييرها إلى مؤسسة المناطق الحرة الأردنية، وهي مؤسسة مستقلة ماليا وإداريا بموجب قانون رقم 39 سنة 1976، وكانت مهمتها الأساسية حين ذاك إنشاء المناطق الحرة وإدارة الاستثمارات فيها.⁸

أقامت المملكة الأردنية في ميناء العقبة منطقة حرة صغيرة لتنمية المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت.

وبالرجوع إلى الإحصاءات الرسمية حول أداء المناطق الحرة في المملكة الأردنية، نلاحظ تطوراً ملحوظاً ونمواً إيجابياً تسجله هذه المناطق وهي كالاتي:

– عدد العقود الاستثمارية في المناطق الحرة في المملكة الأردنية في الثلاثي الأول من سنة 2023 بلغ 2887 عقدا استثمارياً، مسجلاً نمواً قدره 2% عن سنة 2022.

– عدد المستثمرين في المناطق الحرة في المملكة الأردنية في الثلاثي الأول من سنة 2023 بلغ 2394 مستثمراً مسجلاً نمواً قدره 5.2% في سنة 2022.

– عدد الشركات المسجلة في المناطق الحرة في المملكة الأردنية في الثلاثي الأول من سنة 2023 بلغ 1702 شركة مسجلاً نمواً قدره 5.9% عن سنة 2022.

– تساهم المنطقة الحرة بمدينة الزرقاء في تطوير قطاع النقل في الأردن فالمركبات الواردة للمنطقة الحرة الزرقاء بلغ في الثلاثي الأول من سنة 2023 بـ 39700 مركبة مسجلاً نمواً بلغ 47.6% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

– المركبات الصادرة من المنطقة الحرة الزرقاء بلغ خلال نفس الفترة 32400 مركبة مسجلاً نمواً قدره 14.10% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022.

- أسباب نجاح المنطقة الحرة في المملكة الأردنية:

من خلال الأرقام السالفة الذكر يتضح جلياً أن المناطق الحرة في المملكة الأردنية تملك من التجربة ما جعلها تتجح على الأقل في ترسيخ فكرة المناطق الحرة، والاستمرار في اعتمادها وعدم التراجع عنها حتى ظهرت بوادر نجاحها، وهذا ما تؤكدته مجمل البيانات حول المناطق الحرة في المملكة الأردنية وحسب الخبراء فإن هذه النتائج لم تأتي من فراغ، ولكن لها أسس قانونية واقتصادية عرفت المملكة من خلالها كيف تقدمها للمستثمر لتربح ثقته، وهذه في نظرنا شجاعة سياسية ونظرة استشرافية قوية يجب أن تتحلى بها البلدان النامية ويمكن عرض مجمل قرارات المملكة لإنجاح المناطق الحرة فيما يلي .

– لا ضرائب مطبقة على الدخل الشخصي ولا على الشركات التي يتم تأسيسها في المنطقة الحرة لفترات طويلة الأجل.

– تتميز بموقعها الجيد فهي تقع على مسافة قريبة جداً من أهم وأكثر الأسواق الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط برا وبحرا.

– حرية تحويل جميع الأرباح إلى خارج المنطقة.

- عمالة متوفرة محليا وبأجور رخيصة (مناسبة) ولعل من أهم أسباب نجاح المنطقة الحرة في المملكة الأردنية ما يلي:
- الإرادة السياسية في دعم وإنجاح التجربة.
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي.
- الأنظمة والقوانين الملائمة.
- استثمار الموارد الطبيعية والبشرية والمساهمة في تطوير وتنمية الموارد التي تقام في هذه المنطقة.
- توفر البنية التحتية والخدمات الكاملة التي تتطلبها العملية الاستثمارية.
- الإدارة الناجحة فهي التي تنجح أو تفشل المشروعات الاقتصادية خاصة في المناطق الحرة مما يستدعي ما يلي:
- أ. اعتماد مبدأ المرونة الإدارية في التعامل مع المستثمرين.
- ب. الحد من إجراءات الروتين الإداري واعتماد مبدأ النافذة الواحدة.
- ج. اعتماد إجراء المعاملات من خلال شبكة الأنترنت لاختزال الجهد والزمن والتكاليف.
- د. إخضاع المنطقة الحرة إلى دراسات الجدوى الشاملة اقتصاديا وفنيا وماليا باعتبارها مشروعا استثماريا ذو أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية ووفق المعايير والمقاييس الدولية.
- إحصاءات مهمة ولو كانت قديمة إلا أنها تدل على نجاح هذه التجربة وهي في الطريق الصحيح.

المجموع	2004	2003	2002	2001	2000	العام النشاط
9	4	1	2	1	1	صناعي
65	23	12	16	4	10	تجاري
6	2	--	--	--	4	تجارة عامة تخزين
41	13	1	15	7	5	---
121	42	14	33	12	20	المجموع

عدد العقود الاستثمارية الممتدة بين 2004/2000

النشاط	العام	البضاعة الداخلة	البضاعة الخارجة	حجم التجارة (ض) (البضاعة الداخلة والخارجة)
2000	003342	003351	6 693	
2001	042575	021387	63 962	
2002	515666	494948	1 010 614	
2003	727359	495388	1 222 747	
2004	1067803	1032902	2 100 705	
المجموع	2356745	2047946	4 404 721	

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة الأردنية حجم التجارة (البضاعة الداخلة والخارجة) 2004/2000

النشاط	الوصف	الشاحنات الداخلة	الشاحنات الخارجة	المجموع
2000	96	107	203	
2001	1216	713	1929	
2002	11634	15158	26792	
2003	20106	34076	54182	
2004	36901	52146	89047	

المصدر: مؤسسة المناطق الحرة الأردنية⁹ نشاط النقل في المنطقة الحرة 2004/2000

2- المناطق الحرة في مصر:

تعد مصر من الدول العربية الرائدة في مجال إنشاء المناطق الحرة، حيث ظهرت أول منطقة حرة سنة 1902 في منطقة السويس، وبعدها توالى إنشاء المناطق الحرة في مصر وفق تأطير قانوني من سنة 1973. وتخضع المناطق الحرة في مصر حالياً لأحكام قانون الإستثمار ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ولائحة نظام إدارة المناطق الحرة الصادرة بقرار وزيرة الإستثمار رقم 39 لسنة 2019، وتشرف على تطبيقه الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

وقد صدر قانون رقم 160 لسنة 2023 لتعديل بعض أحكام قانون الإستثمار رقم 72 لسنة 1970، وبضبط تعديل المادة 34 منه والتي ترخص بإقامة مشروعات بنظام المناطق الحرة، في مجال تصنيع البترول، صناعة الأسمدة، الحديد والصلب، تصنيع وتسييل ونقل الغاز الطبيعي، الصناعات كثيفة استخدام الطاقة.

ففي مصر تشكل المناطق الحرة أحد المقومات التي يركز عليها الاقتصاد المصري، فلو رجعنا إلى المنطقة الحرة العامة بالسويس إلى غاية أفريل 2017 نلاحظ التطور المستمر حسب ما يبينه الجدول الآتي:

جنسيات رؤوس الأموال الأجنبية	الاستثمارات بالمليون دولار	% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية
الهند	41.3	17.8%
الصين	31.1	13.5%
موريشيوس	30	13%
اليابان	28.4	12.3%
تركيا	12	5.2%
الإجمالي	142.8 مليون دولار	61.8%

المرجع: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المنطقة الحرة بالسويس 2017.

وبالرجوع إلى الجدول الآتي لأداء المناطق الحرة في مصر إلى غاية 2018 نلاحظ ما يلي:

البيانات	2018/2017
عدد المناطق الحرة العامة	9 مناطق
عدد المشروعات (العامة والخاصة)	1114 مشروع
رؤوس الأموال مشروعات المناطق الحرة	11 مليار دولار
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	2 مليار دولار
التكاليف الاستثمارية	26 مليار دولار
فرص العمل	182 ألف عامل
الصادرات السلعية الإجمالية	2027 مليون دولار
الصادرات الخدمية	1885 مليون دولار
الصادرات الخارجية	1051 مليون دولار
الرسوم المحصلة	442 مليون دولار

المرجع: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، قطاع المناطق الحرة 2017

وللملاحظة يوجد في مصر حاليا عدة مناطق حرة عامة منتشرة بأنحاء الجمهورية المصرية، الإسكندرية (العامة)، القاهرة (مدينة نصر)، بورسعيد، السويس، الإسماعيلية، دمياط، شبين الكوم، مدينة الإنتاج الإعلامي، قنا (مدينة قفط)، بورتوفيق، الأدبية، الشجاعة.

• محور تجربة المناطق الحرة في الجزائر:

أرادة الجزائر أن تلتحق بركب الدول العربية وغيرها في إنشاء المناطق الحرة فأصدرت المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، الباب الثالث الفصل الثاني¹⁰.

حيث حاولت الجزائر من خلاله أن تؤطر لموضوع المناطق الحرة قانونيا وتفصل أبعاده القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال المرسوم التنفيذي 320/04 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 فتناول المشرع طريقة استغلال المنطقة الحرة، وموقعها وكيفية تزويد أصحاب المشاريع بالمواد الأولية.

وبعد 10 سنوات تقريبا من إنشاء المنطقة الحرة (بلارة في جيجل) عرض وزير التجارة آنذاك وبالضبط في 2006 على نواب المجلس القانون المتضمن إلغاء الأمر 02-03 المتعلق بالمناطق الحرة بحجة عدم استقبال أي مشروع في هذه المنطقة، فعوض أن تكون دراسة معمقة حول أسباب الفشل ومحاولة تدارك ذلك، لأنه ليس من المعقول أن تتجح المناطق الحرة في العالم أجمع ولا تتجح في الجزائر !!!.

إلا أن السبب الرئيسي والذي درس في نظرنا بطريقة خاطئة هو إمضاء الجزائر لاتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي وشكالية المادة 17 من الأمر 02-03 التي تنص على أن 50% من نسبة السلع والخدمات مسموح بتصريفها وبيعها وتسويقها داخل الإقليم الجمركي الوطني.

كان من المفروض أن يتم تعديل المادة 17 والإبقاء على القانون المؤطر للمناطق الحرة، مع العلم أن منطقة بلارة تم تحويلها إلى منطقة صناعية قبل عرض قانون الإلغاء على المجلس الشعبي الوطني، رغم أنه لا يوجد تعارض بين إنشاء المناطق الحرة ومناطق التجارة الحرة.

ومن هذا المنطلق لا مبرر لإلغاء قانون المناطق الحرة من أجل اتفاقية الاتحاد الأوروبي، وقد بين الواقع في الدول العربية أنها مرت بنفس التجربة وعقدت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، لكنها لم تلغي المناطق الحرة بل سعت جاهدة إلى إنشاء مناطق حرة جديدة نظرا لما قدمته المناطق الحرة السابقة من نمو اقتصادي وتجاري واجتماعي.

وخير مثال مصر والأردن فإنهما بالرغم من إمضاء اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 بالنسبة للأردن و2004 بالنسبة لمصر، إلا أن المناطق الحرة بهما ازدهرت وتضاعفت، لأنه لا تعارض بين إنشاء المناطق الحرة واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

عادت الجزائر بقانون 15-22 ووضعت إطارا جديدا لتطوير الاستثمار عن طريق المناطق الحرة، وفي هذا المقام نؤكد على ضرورة الاسراع في اثناء هذا القانون واسقاطه على ارض الواقع، حتى تتضح معالمه ويستقر في ممارسة نشاطه على اوسع نطاق.

تستدعي التجربة السابقة للجزائر الوقوف على معوقات انجاح مشروع المنطقة الحرة بجيجل الذي بإلغائه كلف الجزائر تأخرا غير مبرر جعلها من بين اخر الدول في هذا الشأن.

يمكن التغلب على تحديات انشاء المناطق الحرة إذا توفرت الامكانيات باختلاف انواعها، وهو ما لا ينقص الجزائر سواء امكانيات مالية او سياسية او ادارية شرط توفر عنصري المتابعة والاستمرارية لأنه لا يمكن أن تتجح المناطق الحرة في العالم اجمع ولا تتجح في الجزائر.

• محور الاقتراحات لإنجاح المناطق الحرة كما تقتضيه الخبرة الدولية والدراسات الاستشرافية وتجارب الدول في هذا المجال:

هذا المحور هو بمثابة خارطة طريق نحاول من خلاله ان نساهم في عرض ما نراه يفيد في انجاح المناطق الحرة وارساء قواعد قانونية واقتصادية تلعب دورا غاية في الاهمية معتمدين في ذلك على تجارب الدول التي سبقتنا وعلى مختلف الدراسات والخبرات التي تناولت الموضوع.

ما الذي يجب أن توفره الدولة للمستثمر الأجنبي في المناطق الحرة:

ويمكن في هذا الإطار التركيز على ثلاث نقاط نراها تمثل عصب الموضوع

(1) النقطة الأولى: الإعفاءات:

- عدم خضوع المشروع وأرباحه للقوانين أو التشريعات الضريبية أو الجمركية المعمول بها داخل البلد طوال مدة مزاوله النشاط.
- إعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة لمشروعات المناطق الحرة من الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع للسوق المحلي (داخل البلد).
- إعفاء كافة الأصول الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع من أي رسوم جمركية أو ضرائب على القيمة المضافة أو غيرها من الضرائب طوال مدة مزاوله النشاط حتى لو اقتضت طبيعة النشاط تواجدتها بصفة مؤقتة خارج المنطقة.
- عدم خضوع واردات وصادرات المشروع من وإلى خارج البلاد لأي إجراءات جمركية أو قواعد استيرادية عادية معمول بها داخل البلاد.
- إعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من الضرائب على القيمة المضافة.

(2) النقطة الثانية: الضمانات:

- عدم جواز تأميم المشروعات والمنشآت أو مصادرتها.
- عدم جواز منع المستثمر من تحويل 70% من أرباحه إلى بلده.
- عدم جواز إقامة الدعوى القضائية على المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة إلا بعد الرجوع للجهة القائمة على المنطقة الحرة.

- لا يجوز إدارياً فرض الحراسة على المشروعات أو الحجز على أموالها أو الإستيلاء عليها أو تجميدها أو مصادرتها من غير الطريق القضائي.

(3) النقطة الثالثة: المزايا أو الامتيازات:

- 1- إنشاء جهة إدارية واحدة هي إدارة المناطق الحرة والتي تتولى التعامل مع المشروع وفق منظومة إجراءات متكاملة تتميز بالتيسير والتسهيل خلال مراحل المشروع المختلفة.
- 2- إصدار كافة الموافقات اللازمة لإقامة المشروع من جهة واحدة (شباك وحيد).
- 3- إنهاء إجراءات حجز وتسليم الأرض من إدارة المنطقة وإتمام الإجراءات الخاصة بذلك.
- 4- اعتماد تراخيص البناء من إدارة المنطقة فور تقديم الرسومات الهندسية ومراجعتها.
- 5- إنهاء كافة إجراءات دخول وخروج البضائع من وإلى مقر المشروع من خلال إصدار قرارات الوارد والصادر وإتمام كافة الإجراءات الجمركية لها.
- 6- اتخاذ كافة التعديلات اللازمة التي قد ترد على المشروع.

خاتمة:

في الختام، تُعدّ المناطق الحرة أداة استراتيجية فعّالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية، شريطة أن تُصمّم وتُدار وفقاً لأُسُس قانونية واضحة، وإجراءات تنظيمية شفافة، وبنية تحتية متطورة. لقد أظهرت الدراسة أن نجاح هذه المناطق يرتبط بجملة من العوامل، من أبرزها وجود تشريعات محفزة، وبيئة استثمارية مستقرة، وإدارة كفؤة تواكب التطورات الاقتصادية العالمية.

في المقابل، فإن فشل بعض المناطق الحرة يعود إلى غياب الحوكمة الرشيدة، وتشابك القوانين، وضعف الرقابة، فضلاً عن البيروقراطية والفساد وسوء التخطيط. ومن هنا، فإن ضمان استدامة نجاح هذه المناطق يتطلب تفعيل دور الدولة في وضع إطار قانوني فَعَلّ ومتجدد، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتبني استراتيجيات تنموية متكاملة تراعي الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة.

إن تحسين أداء المناطق الحرة ليس فقط خياراً اقتصادياً، بل هو ضرورة استراتيجية في ظل التنافس العالمي على جذب الاستثمارات وتعزيز الإنتاجية وخلق فرص العمل.

الهوامش:

1 - CNVCED, Rapport Sur L'investissement Dans Le Monde, 2019

2- الأمين مجدي، دور المناطق الحرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة المصرفي، بنك السودان المركزي، عدد 68، 2013.

3- محور المناطق الحرة في البلدان العربية.

4 - El Djazeera.Net/Ebus.Nes/2023/08/15.

5- حسان نادية، أطروحة دكتوراه أسباب فشل الأمر 02-03 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الاستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار، 2007، ص 07

6- د.إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط1، بغداد، 2002، ص 17-16

7- Raeb.Tn/Ar/Index.Php.Benzert Tunis

8- Gimc.Com.Jo ديوان التشريع والرأي (التشريعات الأردنية)

9- www.jfdz.jo المجموعة الأردنية للمناطق الحرة و التنمية

10- الجريدة الرسمية عدد 64 الصادرة في 10 أكتوبر 1993، ص 7.